اضبط أسعار المشتقات.. يا معيلي!!

مؤسف جداً أن تجد في أمانة العاصمة أكثر من سعر للمشتقات النفطية من محطة الى أخرى.. وكأن وزير النفط معيلي ليس له علاقة بما يحصل من تلاعب بأسعار المشتقات النفطية، وينعكس هذا التلاعب بشكل طبيعي على أسعار المواد والسلع الغذائية، الأمر الذي يؤدي الى «خنق» المواطن أكثر في ظل استمرار العدوان السعودي والحصار الجائر على الشعب اليمني.

نتمنى من وزير النفط أن يضع حداً لهذا التلاعب ويلزم المعنيين بهذا الشأن بضبط الأسعار، فالمواطن في وضع لا يُسمح بتجاهله أو التغاضي عنه أو جعل أذن من طين وأذن من عجين!!

من أسباب فشل حكومة الإنقاذ..

البعرة تدل على البعير!!

أداء الحكومة هزيل جداً وباعتراف كثير من أعضائها وبإجماع رسمي وشعبي، ومن يوم الى آخر يتكشف هذا «الهزال» في الأداء الحكومي ومعه تتجلى الأسباب التي تؤكد أن فشل حكومة الانقاذ لا يتحمله أعضاء الحكومة وحدهم لوجود من لايزال «يحشر» نفسه في كل كبيرة وصغيرة تقوم بها الحكومة.

هؤلاء «الحشريون» باسم الوطنية يريدون بـ«هنجمة» زائدة معرفة كل شاردة وواردة عن الحكومة وعن خططها وبرامجها وسياساتها، وما تفعل، وما الذي يجب أن تفعل؟!

ولأن حكومة الانقاذ «هزيلة» في ذاتها تتعامل مع «الحشريين» وكأنهم دولة داخل الدولة وبذلك تفتح الأبواب مشرعة أمام مزيد من «الحشرية» وينتج عن ذلك مزيد من «الهزالة» و«المهزلة»!!

تكذب حكومة الانقاذ -حد الإفك- على نفسها عندما تقول إنها تعمل، وتقدم، و.. و.. الخ من المصطلحات الإنتاجية، وهي في قرارة نفسها الأمارة بالسوء تعلم أنها تصطدم بعقبة كؤدة لمجرد التفكير في استعادة هيبة الدولة وتفعيل مؤسساتها.

إضافة الى أن حكومة الانقاذ تدرك أكثر مِنَّا انعدام «الثقة» فيما بين أعضائها أنفسهم وبينها وبين «الحشريين» الذين يستحوذون على صلاحيات الحكومة ويسيطرون على أداء المؤسسات، بل هناك أعضاء في حكومة الانقاذ يمارسون «الحشرية» في مهام وزراء آخرين، بل يتمادون في «حشريتهم» على رئيس الوزراء نفسه!!

طبعاً «الحشريون» يهدفون من وراء «حشريتهم» الى إغراق حكومة الإنقاذ في «الهزالة» وإفشالها لصالح من كان قبلها، فالجميع يبحثون عن «سلام الله» ولو عن طريق «الحشرية» المقيتة التي تتعمد تعطيل مؤسسات الدولة دون خجل أو مراعاة للوضع المعقد الذي تمر به البلاد ودون استشعار المسئولية تجاه ما ستئول إليه الأوضاع في حال فشلت حكومة الانقاذ في أداء مهامها وانقاذ ما يمكن انقاذه في مختلف المجالات وخصوصاً ما يرتبط بسيادة البلاد ومعيشة المواطنين!!

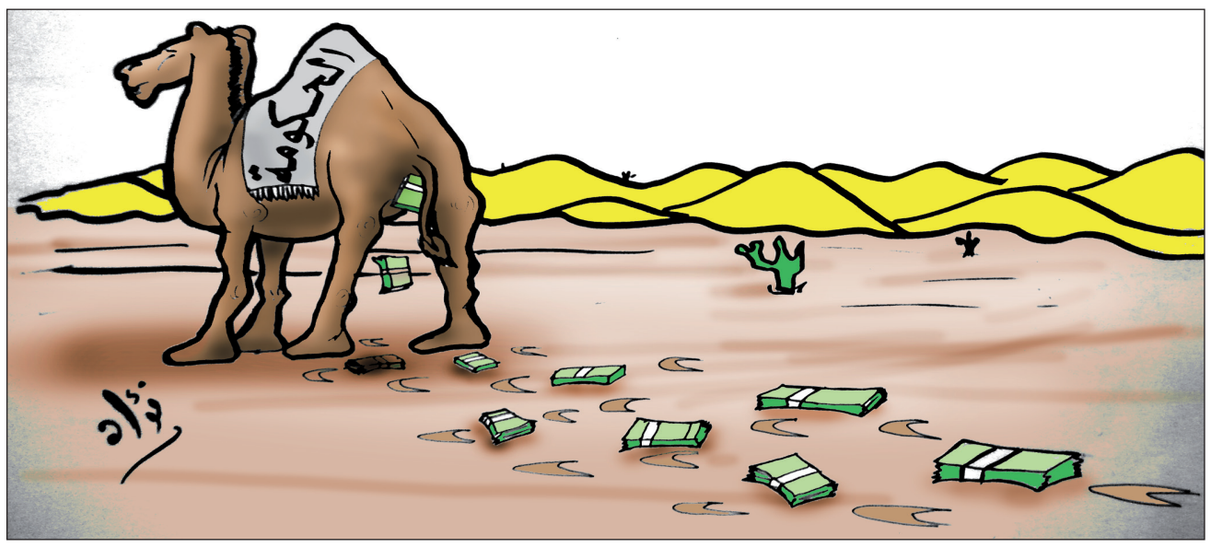

وما يعيب حكومة بن حبتور أنها تفشل وتغرق يوماً بعد آخر في الفشل ولا تصارح الشعب بما يدور ولا تكاشف المواطنين بخبايا وخفايا الأمور.. دون استشعار خطورة فشلها أكثر وتداعيات صمتها وعدم اعترافها بعجزها التام.

المواطن لا يعرف سوى حكومة الانقاذ -ومعه حق- فيما يحدث من تدهور مخيف للحياة المعيشية وانعدام المرتبات، وارتفاع الأسعار والعبث بالمال العام والوظيفة العامة، وانهيار المؤسسات.

المواطن لا يمكن أن يحمّل أحداً فشل الحكومة، وليس من شأنه البحث عن أسباب فشلها مالم تصارحه الحكومة وتخاطبه بمسئولية.. على حكومة الانقاذ أن تتحمل مسئوليتها الكاملة إزاء ما يحدث في مؤسسات الدولة من جمود وانفلات وعبث.. وعليها تقع مسئولية ارتفاع الأسعار للمواد الأساسية والسلع الغذائية.. وما وصل إليه المواطن من وضع كارثي يهدد بما لا تُحمد عقباه!!

ونؤكد لحكومة الانقاذ أنه إذا لم «تشتحط» وتفرض نفسها وتقدم ما عليها فإن مصيرها لا محالة سينتهي الى «المزبلة» التي أعدت للخونة والعملاء والمرتزقة ولكل من يتآمر على المواطن أو يتاجر بدمه أو يشارك في تجويعه أو يستغل ظروفه أو يستثمر أوضاعه!!

ولوجه الله نقول لحكومة الإنقاذ:

عمّقوا الثقة فيما بينكم ومن ثم عمّقوها مع المواطنين، فعّلوا مؤسسات الدولة، عالجوا -على وجه السرعة- أوضاع المواطنين، حلوا أزمة المرتبات، اضبطوا الأسعار، فعّلوا القوانين والدستور.. وقبل كل ذلك عززوا الجبهات واهتموا بالجرحى وأسر الشهداء..

وقبل كل ما سبق:

اتركوا المزايدة «الزائدة» بالوطنية.. فالبعرة تدل على البعير!!

وزراؤنا.. ثلاثة أصناف!!

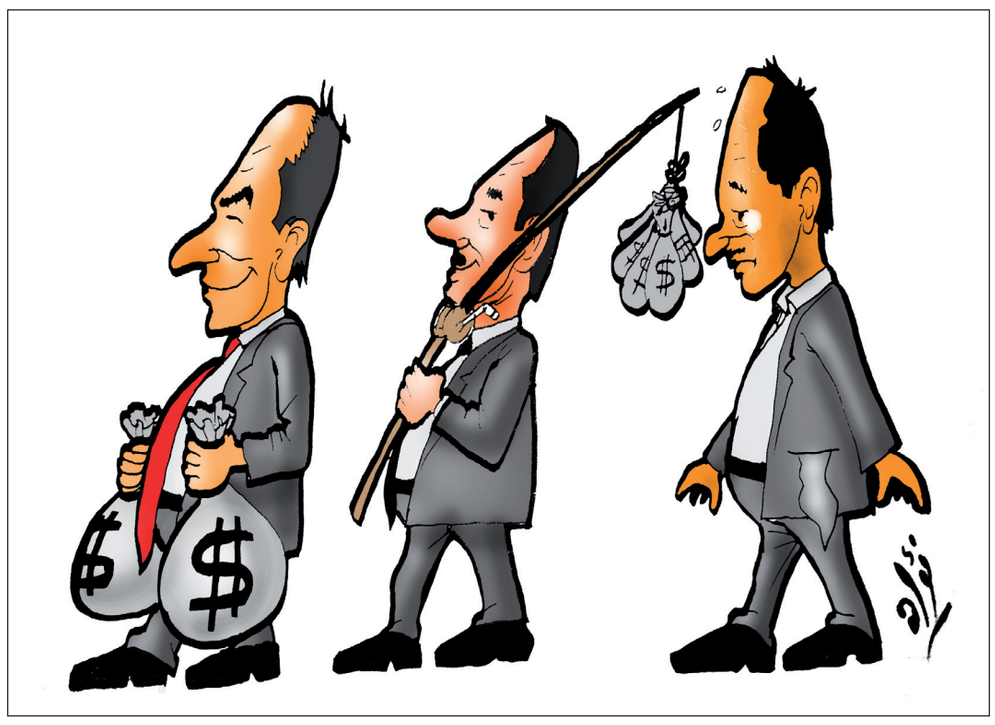

الوضع الراهن أفرز ثلاثة أنواع من الوزراء في حكومة الانقاذ الوطني ويأتي هذا الفرز نتاج الوضع المادي الذي تعيشه بلادنا في ظل العدوان الآثم والحصار الخانق الذي تفرضه دول تحالف العدوان بقيادة السعودية على اليمن.. الأنواع الثلاثة لوزراء الإنقاذ فرزته «المادة» الى:

1- وزراء الصناديق، وهم الصنف «المحسود» من زملائهم ويتمتعون بثلاث مزايا: صناديق «فلوس»، وزارة خصبة، منصب وزير!!

2- وزراء يديرون وزارة ذات ديوان وموظفين ومكاتب في المحافظات، ومن مميزاتهم -الى جانب المنصب- أنهم يتحركون تحت الأضواء كسابقيهم، ورغم الوضع المادي المتدهور في البلاد إلاّ أنهم يعرفون بجدارة كيف يصرفون «الحاصل» وكُل وشطارته في «القطقطة»!!

3- وزراء لا صناديق ولا وزارة.. معاهم «المنصب» فقط، إلا لو فتح الله عليهم بأن يكونوا ضمن لجنة حكومية يحصّلوا لهم زائد ناقص!! طبعاً الصنف الأول وزراء الصناديق قد دبروا أنفسهم بالسيارات والسكن والأثاث و«زيادة» الأرحام!!

والصنف الثاني على تواصل دائم مع أمين صندوق الوزارة، وكل وزير هو و«حذاقته» بخصوص السيارة والسكن والأثاث!!

أما وزراء الدولة صنفنا الثالث فهم حقيقة مساكين عايشين على «الراتب»، ومقدرتهم على إجادة «الدحوكة» بجانب رئيس الوزراء ووزير المالية.. والسيارات والسكن والأثاث بالنسبة لهؤلاء لاتزال وعوداً وأملاً ومتابعة حثيثة!!

مَنْ يوقف «جرذان» الوقف؟!

يا تُرى هل وزير الأوقاف شرف القليصي على علم بمساحات وأماكن الأوقاف.. ويا تُرى هل هو على اطلاع بما يجري لأراضي الوقف من سطو و«زحلقة» في أكثر من منطقة ومحافظة؟!

يا معالي الوزير اذا كانت الأوقاف محرمة من الثرى الى الثريا فهذا لا يعني أنه لا يوجد من يتجرأ على حرمات الله ويتجاوز المحاذير ويسطو على أراضي الوقف.

هناك من يستغل الأوضاع ويستثمر العدوان الغاشم وانشغال الدولة بمواجهة الغزاة «ويتقفز» من وقف الى وقف، ويبدو أن الوزير شرف لا يصغي لأنين المواطنين وشكاواهم في هذا الجانب.

نثق بأن الوزير لن يتوانى عن وضع حدٍ لمثل هكذا تصرفات لا ترضي الله ولا يقبلها وطني غيور على أوقاف الله!!

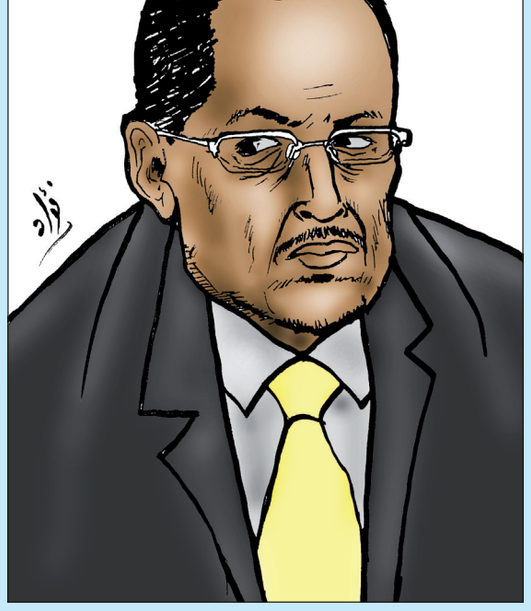

القيسي وإفراغ السلطات المحلية من مهامها!!

المتابع لوضع المجالس المحلية في المحافظات يدرك أن هناك سطواً متعمداً لمهام المجالس المحلية وتعطيلاً لصلاحياتها.

ما ذكرناه يدركه حتى المواطنين، وما أردنا قوله هو أين دور وزير الادارة المحلية علي بن علي القيسي.. وكيف يرتضي باستمرار مثل هذا الوضع المؤلم بحق السلطة المحلية التي غالبية اعضائها هم ممن تم انتخابهم من قبل الشعب؟!

كما يظل السؤال الكبير: لماذا يصمت الوزير القيسي عن شكاوى قيادات السلطات المحلية بخصوص قيام البعض بمهام المجالس المحلية والسطو على صلاحياتهم خصوصاً ما يتعلق بالموارد المالية ومنح التراخيص و.. و.. الخ من المهام؟!

من غير المعقول أن يستمر الوزير القيسي في تغاضيه عما يجري للمجالس المحلية.. واذا كان وزيرنا يظن أن صمته عما يحصل يندرج ضمن العمل الوطني أو يؤلف القلوب أو يراعي الأوضاع، فظنه في غير محله!!

وزراء «التشعيبات»!!

تكاد تكون حكومة الانقاذ منسجمة ومتفاهمة لولا تصرفات ثلاثة وزراء عاملين أنفسهم هم الدولة وهم كل شيء في هذه الحكومة.. تصرفات يمكن أن نصنفها بغير المسئولة، حيث لا تخدم عمل ومهام الحكومة بل تؤثر على الجبهة الداخلية المجابهة للعدوان وتزعزع الثقة بين القوى الوطنية المتحالفة في وجه العدوان.

الوزراء الذين نقصدهم صالح شعبان وزير المالية وعبدالرحمن المختار وزير الشئون القانونية وطلال عقلان وزير الخدمة.. هؤلاء الوزراء لم يستوعبوا حساسية الوضع الذي تمر به بلادنا والذي يستدعي من كل وطني غيور الحفاظ بكل ما أمكن على وحدة الصف الوطني.. فأكثر تصرفات هؤلاء الوزراء لا تخدم الجبهة الداخلية ولا تعزز من تلاحمها.. وللتمثيل فقط نذكر واحدة من هذه التصرفات والمتمثلة بـ«التعيينات».

تخيلوا أن وزير الخدمة طلال عقلان يريد تدوير وتغيير أكثر من 120 مديراً عاماً في هذه الظروف، بل يسعى لإحالة آلاف الموظفين من المحافظات للتقاعد الآن.. كيف.. ومَنْ البديل؟!

ومثله وزير الشئون القانونية الدكتور المختار الذي لا يجيد اختيار تصرفاته سواءً مع زملائه أو مع المسئولية الموكلة إليه فهو أول من يتجاوز القوانين ولا يأبه لها وبـ«هنجمة» أزعجت حتى أصدقائه من الوزراء.. وفوق ذلك يصر على تغيير أكثر من 100 مدير عام للشئون القانونية في المؤسسات والأجهزة الحكومية ولديه كشف جاهز بالبدلاء، وكأن البلاد التي يعيش فيها لا قانون فيها يفرمل مثل هذا التهور الأهوج!!

أما وزير المالية صالح شعبان فهو كزميليه يسعى لإجراء تغييرات واسعة في وزارته والدوائر المالية والحسابات وفقاً لمزاجية خاصة تعشق التحكم بالتعيينات كما يفعل الوزير مع «أقوات» الموظفين الذين ينتظر منهم الوزير شعبان استجداءه أن ينعم عليهم بصرف مرتباتهم!!

ما سمعناه وطمأننا أن هناك توجيهات عليا بوضع حد لهكذا تصرفات وأن تُضبط عملية التعيينات أو التدوير بضوابط مهنية ووطنية، وعلى الوزراء الالتزام بها وعدم تجاوز القوانين وأن يعرف كل وزير حدود مهامه، فالوطن يمر بظروف لا تقبل التشعيبات!!